شيوخ الإمام مالك المتكلم فيهم في كتاب "تقريب التّهذيب" للحافظ ابن حجر

Imam Malik teachers that were spoken about them in "Takrib al-Tahaheeb" book by al-Hafiz ibn Hajar"

د. فتيحة محمد بوشعالة
جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية
Fatiha.bouchaala@gmail.com
أبوبكر الصديق بومعزة[1]
طالب دكتوراه
جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية
Sedik101@gmail.com

تاريخ الوصول 2018/12/24/ القبول 2019/05/29 / النشر علي الخط:2019/06/15

Received 2018/12/24 **Accepted** 2019/05/29 / **Published online**:15/06/2019

ملخص:

هذه الدراسة ذات صلة بأحد أئمّة الإسلام حديثًا وفقهًا، ألا وهو الإمام مالك بن أنس، متعلّقة بشيوخه في أشهر كتبه الذي يُعتبر من أوائل دواوين السنّة تأليفًا، وهو كتاب (الموطأ)، والمستفيض عن شيوخ مالك في (الموطأ) أنّهم من أقلّهم رجلاً مجروحًا وراويًا ضعيفًا، غير أنّه قد تُكلّم في بعض أولئك الشيوخ قديمًا وحديثًا، ومن أشهر كتب الجرح والتعديل عند المتأخرين كتاب (تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر العسقلانيّ، فجاء هذا البحث ليسلط الضوء على هؤلاء الشيوخ المتكلّم فيهم في هذا الكتاب (تقريب التهذيب)، لمعرفتهم، ومعرفة ما قيل فيهم، وهل هم حقًّا مجروحون؟ أم مختلف فيهم؟ وكيف يفسّر تخريج الإمام مالك حديثهم؟.

الكلمات المفتاحية: الإمام مالك بن أنس؛ الموطأ؛ الحافظ ابن حجر العسقلانيّ؛ تقريب التهذيب.

Abstract:

This study is related to one of the Imams of Islam of hadith and fiqh. Mâlik ibn Anas, Related to his elders in his most famous books Which is considered one of the firstbooks of Sunnah wich called Al-Muwatta. And the extensive of the elders of this imam in that book that they are the least of them a wounded man and a weak Narrators .But, he has spoken in some of these elders in the past and present, And one of the most famous books of latecomers spoke about narrators (approximation of the Tahdib) by al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani, And this research relates to this part the sheikhs of Imam Malik, who spoke about them in this book To know them, and to know what was said in them, and how Imam Malik took them.

Key words :Imam Mâlik ibn Anas; Al-Muwatta; al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani; approximation of the Tahdib.

[1] –المؤلف المرسل: أبو بكر الصديق بومعزة، الإيميل: Sedik101@gmail.com

- مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، له الحمد الحسن والثناء الجميل، وأشهد أن لا إله إلا الله، يقول الحقّ وهو يهدي السبيل، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فليس يخفى على المشتغل بعلوم الحديث وكتب الرجال عناية الإمام مالك بانتقاء شيوخه، حتى صار ذلك من قبيل المستفيض عنه، وقد نصّ الأئمة قديمًا على علم الإمام مالك بالرجال وعلى صحة حديثه، وهذا طرف من كلامهم لا على سبيل الاستقصاء[1]:

قال بشر بن عمر: "وسألته -يعني مالكًا- عن رجل أخرت اسمه، فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة، رأيته في كتبي".

وقال الشافعي: "كان مالك إذا شكّ في الحديث طرحه كلّه"، وقال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل غير مرة يقول: "كان مالك بن أنس من أثبت النّاس في الحديث، ولا تُبالي أن لا تسأل عن رجل روي عنه مالك بن أنس؛ ولا سيما مديني"، وقال يحي بن معين: "أتريد أن تسأل عن رجال مالك ؟ كل من حدّث عنه ثقة إلا رجلاً أو رجلين".

وعن أيوب بن سويد الرملي قال: "ما رأيت أحدًا قط أجود حديثًا من مالك بن أنس"، وقال وهيب بن خالد: "أتينا الحجاز، فما سمعنا حديثًا إلّا تعرف وتُنكر، إلّا مالك بن أنس".

وقال سفيان بن عيينة: "ما كان أشدّ انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم"، وقال أيضًا: "ما نحن عند مالك، إنّما كنّا نتبع آثار مالك، وننظر الشّيخ، إن كان كتب عنه مالك، كتبنا عنه"، وقال أيضًا: "كان مالك لا يُبلِّغ من الحديث إلا صحيحًا، ولا يُحدّث إلّا عن ثقة، ما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موته -يعني: من العلم-".

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "ما أُقدّم على مالك في صحة الحديث أحدًا"، وقال عليّ بن المديني: "كان مالك صحيح الحديث"، وقال أيضًا: "ومالك أمان فيمن حدّث عنه من الرجال".

وقال النسائي: "أمناء الله ﷻ على علم رسوله ﷺ: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس ويحي بن سعيد القطان، قال: والثوري إمام، إلا أنّه كان يروي عن الضعفاء، قال: وما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أحد آمن على الحديث منه، ثم شعبة في الحديث، ثم يحي بن سعيد القطان، ليس بعد التابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة، ولا أقلّ روايةً عن الضعفاء منهم".

---

[1] ينظر هذه الأقوال وغيرها في: الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "كتاب الجرح والتعديل"، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دار الفاروق الحديثة، طبعة مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط: 1، (1371هـ- 1952م)، (ج1، ص 13- 14، 17، 23)، والحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط: 1، (1409هـ- 1988م)، (ج6/ ص 322)، والحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي، "الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء"، تح: عبد الفتاح أبي غدّة مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: 1، (1417هـ- 1997م)، (ص 52 وما بعدها)، والإمام محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، تح: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط: 2، (1432هـ- 2011م)، (ج8/ ص 73)، والحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب" تح: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 1، (1429هـ- 2008م)، (ج4/ ص 7- 8).

ورغم هذا الذي نُقل عن الإمام مالك إلّا أنّه قد وُجد في شيوخه من تُكلّم فيه، ومن الكتب التي لخّصت أقوال المتُكلَّم فيهم من شيوخه كتاب: "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر العسقلانيّ الذي لخّص فيه أقوال النقّاد المتقدّمين، وهذا الكتاب يكثر اعتماد المتأخرين من المشتغلين بالسنّة عليه، هذا، وعدد شيوخ الإمام مالك قد بلغوا أربعةً ومائة شيخ[1]، الذين تُكُلِّم فيهم في كتاب "تقريب التهذيب" أحدَ عشرَ راويًا، فكان ينبغي أن يُفرَد هؤلاء الرواة بالبحث: من هم؟ وما قيل فيهم؟ وكيف أخرج الإمام مالك لمن لم يبلغ مرتبة الاحتجاج منهم؟ فجاء هذا البحث في هذا الصدد وفق الخطة التالية:

المطلب الأوّل: شيوخ الإمام مالك المتكلّم فيهم في كتاب (تقريب التهذيب).

المطلب الثاني: مناقشة أحكام الحافظ ابن حجر على هؤلاء الشيوخ.

المطلب الثالث: كيف أخرج الإمام مالك لمن لم يبلغ مرتبة الاحتجاج في كتاب (تقريب التهذيب).

خاتمة: اشتملت على نتائج البحث.

- المطلب الأوّل: شيوخ الإمام مالك المتكلّم فيهم في كتاب (تقريب التهذيب).

عدد من تُكلِّم فيه من شيوخ الإمام مالك في كتاب (التقريب) أحدَ عشرَ راويًا، أذكرهم مرتبين على حروف المعجم، ناقلاً من كلام الحافظ ابن حجر اسم الراوي وحكمه عليه:

1. سهيل بن أبي صالح ذكوانَ السمان، أبو يزيد المدنيّ، **صدوق تغير حفظه بأخرة**[2].

2. شريك بن عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله المدنيّ، **صدوق يخطئ**[3].

3. عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سَنَّة، بفتح المهملة وتثقيل النون، الأسلميّ، أبو حرملة المدني **صدوق ربما أخطأ**[4].

4. عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاريّ، شيخ لمالك، قال ابن عبد البر: نسبه مالك إلى جده، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمرة، **مقبول**[5].

5. عبد الكريم بن أبي المخارق، بضم الميم وبالخاء المعجمة، أبو أمية المعلِّم البصريّ، نزيل مكة واسم أبيه قيس، وقيل: طارق، **ضعيف**[6].

---

(1) ينظر في ذلك: القاضي محمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي، "أسماء شيوخ مالك بن أنس"، تح: أبي عبد الباري رضا بوشامة، أضواء السلف، الرياض، ط: 1، (1425هـ- 2004م)، و"سير أعلام النبلاء"، (ج8/ ص49- 51).

(2) الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ، "تقريب التهذيب"، تح: سعد بن نجدت عمر، الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، ط: 1، (1434هـ- 2013م)، (ص326)، (رقم: 2675).

(3) "تقريب التهذيب"، (ص339)، (رقم: 2788).

(4) المصدر نفسه، (ص454)، (رقم: 3840).

(5) المصدر نفسه، (ص470)، (رقم: 3970).

(6) المصدر نفسه، (ص491)، (رقم: 4156).

6. عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراسانيّ، واسم أبيه ميسرة، وقيل: عبد الله، **صدوق يهم كثيرًا ويرسل ويدلس**[1].

7. عفيف بن عمرو بن المسيب السهميّ، **مقبول**[2].

8. العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرقيُّ، بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف، أبو شِبْل، بكسر المعجمة وسكون الموحدة، المدنيّ، **صدوق ربما وهم**[3].

9. محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاريّ المدنيّ، **صدوق يخطئ**[4].

10. محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثيّ المدنيّ، **صدوق له أوهام**[5].

11. المسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظيّ، **مقبول**[6].

فهؤلاء هم شيوخ مالك المتكلّم فيهم في كتاب (التقريب)، وخلاصة حكم الحافظ ابن حجر عليهم يرجع إلى ثلاثة أوصاف:

1. ضعيف، وهو عند الحافظ في المرتبة الثامنة، وهو من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووُجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يُفسّر[7]، ووصف به الحافظ ابن حجر راويًا واحدًا.

2. مقبول، وهو عند الحافظ ابن حجر أعلى من وصف المجهول، فهو في الرتبة السادسة، قال: "من ليس له من الحديث إلّا القليل، ولم يثبُت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابع، وإلّا فليّن الحديث"[8]، وقد وصف به الحافظ ابن حجر ثلاثة رواة.

3. من هو صدوق في نفسه، لكن في ضبطه شيء، وهو عند الحافظ في المرتبة الخامسة[9]، وقد وصف به الحافظ باقي الرواة.

– المطلب الثاني: مناقشة أحكام الحافظ ابن حجر على هؤلاء الشيوخ.

الراوي الأوّل: اختلفت أقوال النقاد في سهيل بن أبي صالح بين موثّق ومليّن ومضعّف، فوثّقه ابن عيينة وأحمد وابن سعد وأحمد بن صالح المصريّ والنسائيّ في رواية وأبو يعلى الخليلي والحاكم وابن عبد البر، وذكره ابن شاهين وابن خلفون في

---

(1) المصدر نفسه، (ص539)، (رقم: 4600).

(2) المصدر نفسه، (ص542)، (رقم: 4628).

(3) المصدر نفسه، (ص603)، (رقم: 5247).

(4) المصدر نفسه، (ص703)، (رقم: 6167).

(5) المصدر نفسه، (ص705)، (رقم: 6188).

(6) المصدر نفسه، (ص752)، (رقم: 6670).

(7) "تقريب التهذيب"، (ص36).

(8) المصدر نفسه، (ص36).

(9) المصدر نفسه، (ص36).

(الثقات)، وسُئل مالك عنه وعن محمد بن عمرو، فقال: "محمد أثبت"[1]، وقال ابن عديّ: "وحدّث سهيل عن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على ثقة الرجل... وهذا يدلّك على تمييز الرجل، وتمييز بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبين أبيه أحد، وبين ما سمع من سميّ والأعمش وغيرهما من الأئمة، وسهيل عندي مقبول الأخبار ثبتٌ لا بأس به"[2].

وليّنه النسائيّ في رواية، فقال: "ليس به بأس"، وقال أبو الفتح الأزدي: "صدوق"[3]، وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة زرعة عن سهيل بن أبي صالح قال: قلت: هو أحب إليك أو العلاء بن عبد الرحمـــن؟
فقال: سهيل أشبه وأشهر، وأبوه أشهر قليلا"[4].

وضعّفه أبو حاتم، فقال: "يكتب حديثه، ولا يحتجّ به، وهو أحب إليّ من عمرو بن أبي عمرو وأحب إلي من العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة"[5]، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: "يخطئ" وضعّفه ابن معين، واختلف الرواية عنه، فقال في رواية: "لم يزل أهل الحديث يتّقون حديثه"، وقال في أخرى: "هو صويلح، وفيه لين"، وقال أيضًا: "سهيل والعلاء حديثهما قريب من السواء، ليس حديثهما بحجّة"، وقال أيضًا: "ليس بذاك"، وقال أيضًا: "ضعيف"، وكان يحي القطان يقدّم عليه محمد بن عمرو الليثيّ[6].

فأمّا تضعيف ابن معين له، فقد قال ابن عبد البرّ: "ولا يلتفت إلى قول ابن معين فيه، وقد روى عباس الدوري عن ابن معين قال: (بنو أبي صالح سهيل وعباد وصالح كلهم ثقة)"[7].

وأمّا تضعيف أبي حاتم له، فمعلوم أنّ أبا حاتم من الطبقة المتشدّدة في الجرح، وقد ورد تفسير لفظ "لا يحتجّ به" عند أبي حاتم في مسائل ابنه عبد الرحمن له، فقال: "سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلّهم عندنا محل الصدق يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: **ما معنى لا**

---

(1) ينظر: الإمام الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزّي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، تح: بشار عواد معروف، بيروت، لبنان ط: 1، (1413هـ- 1992م)، (ج12/ ص223)، والعلامة أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي ابن قليج الحنفي، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال "، تح: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد وأبي محمد أسامة ابن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: 1، (1422هـ- 2001م)، (ج6/ ص150)، و"تهذيب التهذيب" (ج2/ ص128).

(2) الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجانيّ، "الكامل في ضعفاء الرجال"، تح: عادل أحمد عبد الموجود وغيره الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، (1418هـ- 1997م)، (ج4/ ص526).

(3) "تهذيب التهذيب"، (ج2/ ص128).

(4) "كتاب الجرح والتعديل"، (ج4/ ص247).

(5) المصدر نفسه، (ج4/ ص247).

(6) ينظر: "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال "، (ج6/ ص150)، و"تهذيب التهذيب"، (ج2/ ص128).

(7) الحافظ أبو عمر يوسف ابن عبد البر، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، تح: مصطفى بن أحمد العلويّ وغيره، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (1387هـ- 1967)، (ج21/ ص236).

يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت"[1]، وقد خولف أبو حاتم في تضعيفه لسهيل، ثمّ إنّ الجرح غير مفسّر، وقد قدّمه أبو حاتم على عمرو بن أبي عمرو وقد قال ابن أبي حاتم: " سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو، فقال: لا بأس به، روى عنه مالك"[2].

وأمّا عن يحي القطان، فقد قال أبو طالب: "سألت أحمد بن حنبل عن سهيل بن أبي صالح ومحمد ابن عمرو، فقال: قال يحي -يعني ابن سعيد القطان-: محمد أحبّ إلينا، قال أحمد بن حنبل: وما صنع شيئًا، سهيل أثبت عندهم من محمد بن عمرو"[3]، وعن محمد بن عليّ قال: سمعت أحمد بن حنبل وقيل له: سهيل بن أبي صالح كيف حديثه؟ فقال: "صالح"، قيل له: له: إنّ يحي القطان يقدم محمد ابن عمرو على سهيل، فقال: " لم يكن له بسهيل علم، وكان قد جالس محمد بن عمرو"[4].

فالجرح الذي قيل عن سهيل بن أبي صالح مردود، وقد قال أبو بكر السمعاني: "روى عنه مالك في (الموطأ)، ومالك هو المرجوع إليه في مشايخ المدينة"[5]، وقال الحاكم في (باب من عيب على مسلم إخراج حديثه): "سهيل أحد أركان الحديث، وقد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد، إلّا أنّ غالبها في الشواهد، وقد روى عنه مالك، وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة الناقد لهم"[6].

فالخلاصة أنّ سهيلًا ثقة، لا كما قال الحافظ: "صدوق"، بل قد قال عنه الحافظ نفسه في كتابه (لسان الميزان): "سهيل بن أبي صالح السمان، ثقة"[7]، ورمز عليه برمز "صح"، وهي عنده لمن تُكلّم فيه بلا حجّة، وقد روى البخاريّ لسهيل مقرونًا وتعليقًا.

وأمّا قول الحافظ: "تغيّر حفظه بأخرة"، فهو كما قال، قال عبد العزيز الدراوردي: "أصابت سهيلاً علّة أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه"[8]، وقال البخاريّ: "كان لسهيل أخ، فمات، فوجد عليه فنسي كثيرًا من الحديث"، وقال الحاكم: "إنه نسي الكثير منه، وساء حفظه في آخر عمره، وقد يجد المتبحر في الصنعة ما ذكره ابن المديني من أنّه مات له أخ فنسي كثيرًا"، وقال أبو الفتح الأزدي: "صدوق، إلّا أنه أصابه برسام في آخر عمره، فذهب بعض حديثه"[9].

---

(1) "كتاب الجرح والتعديل"، (ج2/ ص133).

(2) المصدر نفسه، (ج6/ ص253).

(3) المصدر نفسه، (ج4/ ص247).

(4) "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج21/ ص236).

(5) "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال "، (ج6/ ص150).

(6) المصدر نفسه، (ج6/ ص151- 152)، و"تهذيب التهذيب"، (ج2/ ص128).

(7) الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "لسان الميزان"، تح: عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: 1، (1423هـ- 2002م)، (ج9/ ص320).

(8) الإمام أبو البركات بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، المعروف بابن الكيال، "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات"، تح: عبد القيوم عبد رب النبيّ، دار المأمون، بيروت، لبنان، ط: 2، (1420هـ-1999م) (ص246).

(9) "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال "، (ج6/ ص152)، و"تهذيب التهذيب"، (ج2/ ص128).

الراوي الثاني: شريك بن عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله المدنيّ، وثّقه ابن سعد وأبو داود، وقال ابن معين في رواية والنسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن معين في أخرى: "ليس بالقويّ"، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: "ربما أخطأ"، وقال ابن عديّ: "رجل مشهور من أهل المدينة، حدّث عنه مالك وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة، فإنه لا بأس بروايته، إلّا أن يروي عنه ضعيف"، وقال الساجي: "كان يرى القدر"، وقال ابن الجارود: "ليس به بأس، وليس بالقويّ، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه"[1]، وقال ابن عبد البر: "صالح الحديث، وهو في عداد الشيوخ، ليس به بأس"[2].

فهو صدوق كما قال ابن حجر، وقول ابن حجر: "يخطئ"، كأنّه أخذه من قول ابن حبان: "ربما أخطأ"، فأمّا الخطأ، فليس يسلم منه أحد، لا ابن أبي نمر ولا غيره، ولكن يضرّ الراوي كثرة الخطأ، ولم ينصّ أحد من الأئمة على كثرة خطئه، بل قد بيّن ابن عديّ أنّ الخطأ في روايته من قِبَل رواية الضعفاء عنه، وابن حجر قال عنه في مقدّمة (الفتح): "احتجّ به الجماعة، إلا أنّ في روايته عن أنس لحديث الإسراء مواضع شاذة"[3]، فلم يذكر له إلّا خطأه في هذا الحديث، ومثل ذلك لا ينزل به عن مرتبة الصدوق، والله أعلم.

الراوي الثالث: عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الأسلميّ، أبو حرملة المدنيّ، قال هو عن نفسه: " كنت سيّئ الحفظ أو كنت لا أحفظ، فرخّص لي سعيد بن المسيب في الكتابة"، وقال يحيى القطان: "وكان لعبد الرحمن بن حرملة صحيفة فيها علمه"، وقال عليّ بن المدينيّ، عن يحيى بن سعيد: "محمد بن عمرو أحب إليّ من ابن حرملة، وكان ابن حرملة يلقّن، ولو شئت أن ألقّنه أشياء، يعني لفعلت"، قال عليّ: فراددت يحيى في ابن حرملة، فقال : "ليس هو عندي مثل يحيى بن سعيد الأنصاريّ"، وقال أبو بكر بن خلاد قال: "سمعت يحيى -يعني ابن سعيد-، وسئل عن ابن حرملة: فضعفه، ولم يدفعه"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"، ووثّقه ابن نمير وابن معين في رواية، وقال في أخرى: "صالح" وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: "يخطئ"، وقال الساجي: "صدوق يهم في الحديث"، وقال ابن عديّ: "لم أر في أحاديثه حديثًا منكرًا"، وقال ابن عبد البر: " صالح الحديث ليس به بأس"، وقد روى له مسلم حديثًا واحدًا متابعة في القنوت[4].

فالذي يظهر أنّ عبد الرحمن بن حرملة صدوق صاحب كتاب، وقول الحافظ: "ربّما أخطأ"، قد سبقه إليه ابن حبان والساجيّ، لكن قال ابن عديّ: "لم أر في أحاديثه حديثًا منكرًا"، وأمّا يحيى القطان فكان ينقم عليه عدم حفظه، ويوضّحه قوله: "ليس هو عندي مثل يحيى بن سعيد الأنصاري"، ويحيى بن سعيد الأنصاري ثقة إمام، ويوضّحه أيضًا قول ابن خلاد عنه أنّه ضعّفه ولم يدفعه، وقد روى القطان نفسه عن ابن حرملة نحوًا من مائة حديث كما نقله عنه يحيى بن معين[5].

---

[1] ينظر: "الكامل في ضعفاء الرجال"، (ج5/ ص9)، و"تهذيب التهذيب"، (ج2/ ص166).

[2] "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج22/ ص61).

[3] الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، مطبوع مع "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (1379هـ) (ج1/ ص410).

[4] ينظر: "الكامل في ضعفاء الرجال"، (ج5/ ص502)، و"تهذيب التهذيب"، (ج2/ ص499)، و"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج20/ ص5).

[5] "الكامل في ضعفاء الرجال"، (ج5/ ص503).

الراوي الرابع: عبد الرحمن بن أبي عمرة، تبع ابنُ حجر في تسميته ابنَ عبد البر، فسمّاه: عبد الرحمن ابن عبد الله بن أبي عمرة، وقد أخرج له أبو داود حديثًا في كتاب الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي الموال، عنه، عن أبي سعيد الخدريّ، ثمّ قال: "هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرة الأنصاريّ"[1].

وكذلك سماه ابن حبان في (الثقات)، فقال: "عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرة الأنصاريّ، من أهل المدينة، يروي عن: عمّه عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان، روى عنه: عبد ربّه بن خالد أخو العطاف بن خالد"[2]، وقد أخرج له الطبرانيّ حديثًا من طريق عطاف بن خالد قال: أخبرني أخي عبد الله بن خالد، عن عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرة، عن عمّه عبد الرحمن ابن أبي عمرة، قال: قال لي عثمان بن عفان: ... الحديث[3]، فسمّاه عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرة كما قاله أبو داود وابن حبان.

وزاد ابن عبد البر في الرواة عن ابن أبي عمرة: عبد الرحمن بن أبي الموالي، وقال: "مدنيّ ثقة يروي عن القاسم بن محمد، وعن عمّه عبد الرحمن بن أبي عمرة، وله رواية عن أبي سعيد الخدريّ، وما أظنّه سمع منه، ولا أدركه، وإنّما يروي عن عمّه عنه"[4].

وعبد الرحمن هذا لم يذكره المزيّ في "التهذيب"، وقد ذكره ابن حجر في "تهذيب التهذيب" تمييزًا عن عمّه[5]، ووهم السيوطيّ في (رجال الموطأ)، فقال: "وثّقه ابن سعد وغيره"[6]، وإنّما وثّق ابن سعد عمّه واسمهما واحد[7].

فخلاصة الكلام أنّه روى عنه ثلاثة، وتفرّد ابن حبان وابن عبد البر بتوثيقه، فأمّا توثيق ابن حبان فمبنيّ على مذهبه الذي بنى عليه كتابه (الثقات)، فقد قال: "لأنّ العدل من لم يُعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح، فهو عدل، إذا لم يبين ضدّه، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلّفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم"[8]، وقال

---

(1) الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، "السنن"، اعتنى به: أبو عبيد مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط: 2، كتاب الأدب، باب في سعة المجلس، (ص874)، (رقم: 4820).

(2) "كتاب الثقات"، (ج7/ ص78).

(3) الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الأوسط"، تح: أبي معاذ طارق بن عوض الله وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، (1415هـ- 1995م)، (ج6/ ص227)، (رقم: 6257).

(4) "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج20/ ص25).

(5) "تهذيب التهذيب"، (ج2/ ص540).

(6) الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، "إسعاف المبطأ برجال الموطأ"، مطبوع بذيل "كتاب الموطأ" للإمام مالك بن أنس، دار الريان، القاهرة، مصر، ط: 1، (1408هـ- 1988م)، (ج2/ ص377).

(7) ينظر: المصدر السابق، (ج2/ ص540).

(8) الإمام أبو حاتم محمد بن حبان البستي، "كتاب الثقات"، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، د ط، (ج1/ ص13).

في (المجروحين) في ترجمة عائذ الله المجاشعيّ: "منكر الحديث على قلته، لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن لا يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار، لكان عدلاً مقبول الرواية؛ إذ النّاس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبيّن منهم ما يوجب القدح، فحينئذٍ يخرج بما ظهر منه من العدالة إلى الجرح، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها"[1].

قال الحافظ ابن حجر معلقًا على ما ذهب إليه ابن حبان: "وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيبٌ، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) الذي ألّفه، فإنّه يذكر خلقًا ممّن ينصّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان: أنّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره... "[2].

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلّمي عن توثيق ابن حبان: "والتحقيق أن توثيقه على درجات، **الأولى**: أن يصرح به، كأن يقول: (كان متقنًا) أو (مستقيم الحديث) أو نحو ذلك، **الثانية**: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم، **الثالثة**: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يُعلم أنّ ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة، **الرابعة**: أن يظهر من سياق كلامه أنّه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيّدة **الخامسة**: ما دون ذلك، فالأولى لا تقلّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم"[3].

وتوثيق ابن حبان لابن أبي عمرة من الدرجة الرابعة على تقسيم الشيخ المعلّميّ.

وقال الشيخ الألبانيّ: "وإنّ ممّا يجب التنبيه عليه أيضًا أنّه ينبغي أن يُضمّ إلى ما ذكره المعلميّ أمر آخر هامّ عرفته بالممارسة لهذا العلم، قلّ من نبّه عليه، وغفل عنه جماهير الطلّاب، وهو أنّ من وثّقه ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما يُنكر عليه، فهو صدوق يحتجّ به"[4]، وهذا الذي قاله الشيخ الألبانيّ سبقه إليه الحافظ الذهبيّ، غير أنّه عمّم الحكم ولم يقيّده يقيّده بتوثيق ابن حبان، فإنّه قال في ترجمة مالك بن الخير الزباديّ بعد أنّ نقل قول ابن القطان فيه: "هو ممّن لم تثبت عدالته"، قال الذهبيّ: "يريد أنّه ما نصّ أحد على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أنّ أحدًا نصّ على توثيقهم، والجمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه، أنّ حديثه صحيح"[5].

---

[1] الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي، "كتاب المجروحين من المحدثين"، تح: حمدي عبد المجيد السلفيّ، دار الصميعيّ، الرياض، السعودية، ط: 1، (1420هـ- 2000م)، (ج2/ ص185).

[2] "لسان الميزان"، (ج9/ ص208- 209).

[3] العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلميّ، "التنكيل بما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل"، تح: محمد ناصر الدين الألبانيّ، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط: 3، (1426هـ- 2005م)، (ج1/ ص439- 440).

[4] الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألبانيّ، "تمام المنة في التعليق على فقه السنة"، دار الراية، الرياض السعودية، ط: 4، (1417هـ)، (ص25).

[5] الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبيّ، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تح: محمد بركات وغيره الرسالة العالمية، دمشق، سورية، الطبعة: الأولى، (1430هـ- 2009م)، (ج4/ ص6- 7).

وقد تعقّب ابنُ حجر الذهبيَّ في نسبته ذلك إلى الجمهور، فقال: "وهذا الذي نسبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حقّ في حقّ من كان مشهورًا بطلب الحديث والانتساب إليه كما هو مقرر في علوم الحديث"، ثمّ قال: "ثمّ إنّ قول الشيخ: إنّ في رواة الصحيح عددًا كبيرًا ... إلى آخره ممّا ينازع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر؛ لأنّ غالبهم معروفون بالثقة إلّا من خرّجا له في الاستشهاد، والله أعلم"[1]، والذي يهمّنا من كلام الذهبيّ أنّ هذا مذهب قد ذهب إليه هو.

وأمّا توثيق ابن عبد البرّ، فمبنيّ على مذهبه الذي صرّح عنه بقوله: "كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة، حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه؛ لقوله ﷺ: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله)"[2].

وهذا الذي ذهب إليه ابن عبد البر هو نفسه مذهب ابن حبان؛ لذلك اتّفقا في الحكم على ابن أبي عمرة، والذي يظهر أنّ عبد الرحمن بن أبي عمرة ممّن يُعتبر بحديثه، وهو المقبول عند الحافظ.

الراوي الخامس: عبد الكريم بن أبي المخارق البصريّ، ضعّفه أيوب وابن عيينة وأحمد وابن معين وأبو حاتم الرازيّ وابن عديّ والسعديّ وابن حبان وابن البرقانيّ وابن عبد البرّ، وتركه يحيى القطان وابن مهديّ وأبو العالية، وقال النسائيّ والدارقطني: "متروك"، وليّنه أبو زرعة، وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالقوي عندهم"، وقال الجزري: "غيره أوثق منه"[3].

وابن أبي المخارق ذكر له البخاري زيادةً في باب التهجد بالليل فيما يتعلّق بفضائل الأعمال، ولم يقصد التخريج له، وأخرج له مسلم في موضع واحد متابعةً، وقد قيل: إنه ليس هو أبا أمية، وإنّما هو الجزري، وقد قال الحافظ أبو محمد المنذري: "لم يخرج له مسلم شيئًا أصلاً، لا متابعة ولا غيرها، وإنّما أخرج لعبد الكريم الجزريّ"[4].

قال يحيى بن معين: "وكل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة، إلّا عبد الكريم البصري أبو أمية"[5]، وقال أبو داود والخليلي والخليلي وغير واحد: "ما روى مالك عن أضعف منه"[6]، قال ابن عبد البر: "وكان مؤدب كتاب، وكان حسن السمت، غرّ مالكًا منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه... ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكمًا في (موطئه)، وإنّما ذكر فيه عنه ترغيبًا وفضلاً"[7].

فخلاصة الكلام أن عبد الكريم بن أبي المخارق البصريّ ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر.

---

(1) "لسان الميزان"، (ج6/ ص439).

(2) "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج1/ ص28).

(3) ينظر: "كتاب الجرح والتعديل"، (ج6/ ص59)، و"الكامل في ضعفاء الرجال"، (ج7/ ص37)، و"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج20/ ص65)، و"تهذيب التهذيب"، (ج2/ ص603).

(4) ينظر: "تهذيب التهذيب"، (ج2/ ص604).

(5) "الكامل في ضعفاء الرجال"، (ج7/ ص38).

(6) ينظر: المصدر السابق، (ج2/ ص604).

(7) "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج20/ ص65).

الراوي السادس: عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراسانيّ، واسم أبيه أبي مسلم: عبد الله، ويقال: ميسرة، وثّقه ابن سعد وابن معين وأحمد والعجليّ ويعقوب بن شيبة والدارقطنيّ، وقال أبو حاتم: "لا بأس به صدوق، يُحتجّ بحديثه"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن عديّ: "أرجو أنّه لا بأس به"، وقد أخرج له مسلم والجماعة، واختُلف في إخراج البخاريّ له[1].

وعطاء هذا ذكره البخاريّ[2]، والعقيليّ في كتاب (الضعفاء)[3]، وأخرجا له قصّةً عن سليمان بن حرب قال: ثنا حماد بن زيد، ثنا أيوب، حدثني القاسم بن عاصم، قال: "قلت لسعيد بن المسيب: إنّ عطاء الخراسانيّ حدّثني عنك: (أنّ النّبيّ ﷺ أمر الذي وقع على امرأته في رمضان بكفّارة الظهار) فقال: كذب عليَّ عطاء، ما حدّثته، إنّما بلغني أنّ النّبيّ ﷺ قال له: (تصدق تصدق)".

وذكره ابن حبان في (المجروحين)، وقال: "وكان من خيار عباد الله، غير أنّه كان رديء الحفظ كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم، فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته، بطل الاحتجاج به"[4].

قال ابن عبد البر: "فأدخله البخاري في كتاب (الضعفاء) له من أجل هذه الحكاية، وليس القاسم بن عاصم ممّن يُجرح بقوله ولا بروايته مثل عطاء الخراسانيّ، وعطاء الخراسانيّ أحد العلماء الفضلاء وربما كان في حفظه شيء"[5]، قلت: ليس ذلك الظنّ بأبي عبد الله، والذي يظهر أنّ البخاريّ قد سبر مروياته، فقد سأله الترمذيّ عن حديثٍ في إسناده عطاء الخرسانيّ، فقال: "ولكن الشأن في عطاء الخراسانيّ، ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحقّ أن يُترك حديثه غير عطاء الخراساني، قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة، روي عن سعيد بن المسيب: (أنّ رجلاً أتى النّبيّ ﷺ وأفطر في رمضان)، وبعض أصحاب سعيد بن المسيب يقول: سألت سعيدًا عن هذا الحديث، فقال: (كذب علي عطاء، لم أحدث هكذا)، وروى عطاء، عن أبي سلمة، عن عثمان وزيد بن ثابت، في الإيلاء: (إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة)، وروى حبيب بن أبي ثابت، عن طاووس عن عثمان، أنه قال: (في المولي يوقف)، وروى عطاء، عن سعيد بن المسيب قال: (إذا أقام أربعًا صلى أربعًا)، وروى داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب خلاف هذا، قلت له: فإنّ قتادة روى عن سعيد بن المسيب قال: (إذا أقام أربعًا، صلى أربعًا) مثل ما روى عطاء، قال محمد: أرى قتادة أخذه عن عطاء"[6]، فأنت ترى أنّ الإمام البخاريّ ذكره في (الضعفاء) بعدما سبر مروياته، وهذا جرح مفسّر مقدّم على التعديل المطلق.

---

[1] ينظر: "كتاب الجرح والتعديل"، (ج6/ ص334)، و"الكامل في ضعفاء الرجال"، (ج7/ ص68)، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، (ج3/ ص80)، و"تهذيب التهذيب" (ج3/ ص108).

[2] الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، "كتاب الضعفاء الصغير"، تح: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: 1، (1406هـ-1986م)، (ص93).

[3] الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو العقيليّ، "كتاب الضعفاء الكبير"، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، (1404هـ- 1984م)، (ج3/ ص405).

[4] "كتاب المجروحين من المحدثين"، (ج2/ ص112).

[5] "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج21/ ص3).

[6] الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، "علل الترمذي الكبير"، ترتيب: أبي طالب القاضي، تح: صبحي السامرائيّ وغيره، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط: 1، (1409هـ- 1989م) (ص271- 272).

ثمّ إنّ القاسم بن عاصم لم يتفرد بهذه القصّة عن سعيد بن المسيّب كما ظنّه ابن عبد البر، فقد أخرجه العقيليّ أيضًا من طريق محمد بن عبيد وسعيد بن يزيد وعون، ثلاثتهم أنّهم قالوا ذلك لسعيد بن المسيّب، فأجابهم بمثل الذي قاله القاسم بن عاصم عنه[1].

قال أبو عيسى الترمذيّ بعدما نقل كلام شيخه البخاريّ: "وعطاء الخراساني رجل ثقة، روى عنه الثقات من الأئمة مثل: مالك ومعمر وغيرهما، ولم أسمع أنّ أحدًا من المتقدمين تكلم فيه بشيء"[2] ولعلّ الترمذيّ لم يبلغه كلام ابن المسيّب فيه.

والذي يظهر أنّ عطاء الخرسانيّ صدوق يهم، فقد وصفه بالوهم البخاريّ وابن حبان وابن عبد البر وقول الحافظ ابن حجر: "يرسل ويدلس"، فأمّا الإرسال، فهو كذلك، قال الذهبيّ: "فأمّا روايته عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن السعديّ وهذا الضرب، فمرسلة؛ فإنّ الرجل كثير الإرسال"[3]، وأمّا التدليس، فلم أجد من سبق الحافظ ابن حجر إلى غمزه به.

الراوي السابع: عفيف بن عمرو بن المسيب السهميّ، وثّقه النسائيّ، وذكره ابن حبان وابن شاهين في (الثقات)، وقال أحمد: "شيخ قديم"، ولم يغمزه أحد[4].

وقد ذكره الذهبيّ في (الميزان)، وقال: "شيخ لبكير بن الأشج، لا يُدرى من هو"، ثمّ نقل توثيق النسائيّ له[5]، وهذا من الذهبيّ غريب، وكأنّه لم يعتدّ بتوثيق النسائيّ له، ولعلّ هذا منه مبنيّ على ما بيّنه عبد الرحمن المعلّميّ في مناهج الأئمّة في تعديل الرواة، فقال: "وابن معين والنسائيّ وآخرون غيرهما يوثّقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة؛ بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد"[6].

والذي يظهر أنّ عفيف بن عمرو ثقة، فقد عرفه أحمد، ووثّقه النسائيّ وابن حبان وابن شاهين ولم يتكلّم فيه أحد، وليس يضرّه عدم معرفة الذهبيّ له، فقد عرفه غيره، والذي يدلّ على عدم معرفة الذهبيّ له أنّه لم يذكر في الرواة عنه مالك بن أنس.

الراوي الثامن: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرقيُّ، وثّقه أحمد والترمذيّ، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال أبو زرعة: "ليس هو بأقوى ما يكون"، وقال أبو حاتم: "صالح"، وقال أيضًا: " روى عنه الثقات، وأنا أنكر من حديثه أشياء"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي: "ليس بالقويّ"، وقال أيضًا: "وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ عن أبيه، عن أبي هريرة،

---

(1) "كتاب الضعفاء الكبير"، (ج3/ ص406- 407).

(2) "علل الترمذي الكبير"، (ص273).

(3) "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، (ج3/ ص80).

(4) ينظر: الإمام أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، "تاريخ أسماء الثقات"، تح: أبي عمرو محمد بن عليّ الأزهريّ، الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، ط: 1، (1430هـ- 2009م)، (ص244)، و"تهذيب التهذيب" (ج3/ ص120).

(5) المصدر السابق، (ج3/ ص92).

(6) "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، (ج1/ ص66).

يرويها عن العلاء الثقات، وما أرى بحديثه بأسا"، وقال الخليلي: "مدني مختلف فيه؛ لأنّه ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها"، وقد أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذّ[1].

وضعّفه ابن معين، واختلف الرواية عنه، فقال الدوري عنه: "ليس حديثه بحجّة، وهو وسهيل قريب من السواء"، وقال عثمان بن سعيد: "سألت يحي بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس قلت: هو أحب إليك، أم سعيد المقبري؟ قال: سعيد المقبري أوثق، والعلاء ضعيف"، وقال ابن أبي خيثمة عنه: "ليس بذاك، لم يزل الناس يتوقون حديثه"[2].

قال ابن عبد البر: "ليت شعري من النّاس الذين كانوا يتقون حديثه، وقد حدّث عنه هؤلاء الأئمة الجلّة وجماعة غيرهم كثيرة"، وقال أيضًا: " كان ابن معين لا يرضاه وليس قوله فيه بشيء"[3].

والذي يظهر أنّ العلاء بن عبد الرحمن صدوق ربّما وهم كما قال الحافظ ابن حجر، فقد ليّنه أبو زرعة وأبو حاتم وابن عديّ والنسائيّ، وأنكر عليه أبو حاتم بعض حديثه، ولعلّ ابن معين ضعّفه لأجل تلك الأحاديث، والله أعلم.

الراوي التاسع: محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاريّ، وثّقه ابن معين، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال أبو حاتم: "هو صالح الحديث ليس بذاك القويّ"[4].

فالذي يظهر أن محمد بن عمارة ثقّة، فقد وثّقه ابن معين وابن حبان، وأمّا أبو حاتم، فهو عسر في التوثيق، وقد وثّقه ابن معين وهو قريب من أبي حاتم في التّشديد، وأمّا قول الحافظ ابن حجر: "يخطئ" فليس له ما يشهد له من كلام الأئمة، إلّا أن يكون بنى حكمه على سبر مروياته.

الراوي العاشر: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثيّ، وثّقه النسائيّ في روايةٍ وابنُ معين في رواية ابن طهمان وابن محرز وابن أبي مريم عنه، وقدّمه على محمد بن إسحاق في رواية إسحاق بن منصور عنه، وقال ابن المبارك: " لم يكن به بأس"، و قال شعبة: "محمد بن عمرو أحبّ إليّ من يحي ابن سعيد الأنصاريّ في الحديث"، وقال يحي القطان في رواية إسحاق بن حكيم عنه: "صالح، ليس بأحفظ النّاس للحديث"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، يكتب حديثه وهو شيخ"، وقال النسائيّ في رواية: "وقال النسائي : ليس به بأس"، وقال ابن عبد البر: "ثقة محدّث، روى عنه الأئمة ووثّقوه، ولا مقال فيه إلا كما ذكرنا أنّه يخالف في أحاديث، وأنّه لا يجري مجرى الزهريّ وشبهه، وكان شعبة مع تعسفه وانتقاده الرجال يثني عليه"، وذكره ابن شاهين وابن حبان في (الثقات)، وقال: "يخطئ"، وقال ابن عديّ: "له حديث صالح، وقد حدّث عنه جماعة من الثقات، كل واحد

---

[1] ينظر: "كتاب الجرح والتعديل"، (ج6/ ص357)، و"الكامل في ضعفاء الرجال"، (ج7/ ص372)، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، (ج3/ ص112)، و"تهذيب التهذيب" (ج3/ ص345).

[2] ينظر: "الكامل في ضعفاء الرجال"، (ج7/ ص372)، و"تهذيب التهذيب" (ج3/ ص346).

[3] "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج20/ ص183).

[4] ينظر: "كتاب الجرح والتعديل"، (ج8/ ص44)، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، (ج4/ ص218)، و"تهذيب التهذيب" (ج3/ ص655).

يتفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك في (الموطأ)، وأرجو أنه لا بأس به"، وروى له البخاري مقرونًا بغيره ومسلم في المتابعات.

وقال ابن أبي خيثمة: "سُئل يحي بن معين عن محمد بن عمرو؟ فقال: ما زال الناس يتقون حديثه قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان محمد بن عمرو يحدّث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثمّ يحدّث به مرّة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة"، وقال عليّ بن المديني: " سمعت يحي بن سعيد، وسئل عن سهيل ومحمد بن عمرو؟ فقال: محمد أعلى منه، قال عليّ: قلت ليحي: محمد بن عمرو كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدّد؟ قلت: لا بل أشدّد، قال: ليس هو ممن تريد، وكان يقول: حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحي بن عبد الرحمن بن حاطب، قال يحي: وسألت مالكًا عنه، فقال فيه نحو ما قلت لك" وقال ابن هانئ: وسئل -أي الإمام أحمد-: أيما أحب إليك العلاء بن عبد الرحمن أو محمد بن عمرو؟ قال: العلاء أحب إليّ، محمد بن عمرو مضطرب الحديث"، وقال يعقوب بن شيبة: "هو وسط وإلى الضعف ما هو"، وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث، يستضعف" وقال الجوزجاني: "ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه"، وقال الخليلي: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالحافظ عندهم"[1].

والذي يظهر أنّ محمد بن عمرو صدوق في نفسه، وإنّما تكلّم فيه من تكلّم لشيء في حفظه، غير أنّه لا ينزل عن درجة الحسن ما لم يخالف، وقد كان مالك يقول عنه مثل ذلك كما نقله عنه يحي بن سعيد القطان، فهو كما قال الحافظ: "صدوق له أوهام".

الراوي الحادي عشر: المسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظيّ، روى عنه جمع، وتفرّد ابن حبان بذكره في (الثقات)[2]، وقال الذهبيّ عنه: "مدني مقلّ"[3]، فهو مجهول الحال، وعلى قول من يعتدّ بتوثيق ابن حبان إذا روى عن الراوي جمع من الثقات هو في رتبة الصدوق.

- **المطلب الثالث:** كيف أخرج الإمام مالك لمن لم يبلغ مرتبة الاحتجاج في كتاب (تقريب التهذيب).

الرواة الذين لم يبلغوا مرتبة الاحتجاج في كتاب (تقريب التهذيب) أربعة، وهم: عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاريّ وعفيف بن عمرو السهميّ والمسور بن رفاعة القرظيّ، وهؤلاء في مرتبة المقبول والرابع هو عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، وهو في مرتبة الضعيف.

---

[1] ينظر: "كتاب الجرح والتعديل"، (ج8/ ص30)، و"الكامل في ضعفاء الرجال"، (ج7/ ص456)، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج13/ ص47)، و"تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، (ج26/ ص212)، مع كلام المحقّق، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، (ج4/ ص227)، و"إكمال تهذيب الكمال"، (ج10/ ص301)، و"تهذيب التهذيب"، (ج3/ ص662)، وخالد الرباط وغيره، "الجامع لعلوم الإمام أحمد"، دار الفلاح للبحث العلميّ وتحقيق التراث الفيوم، مصر، ط: 1، (1430هـ- 2009م)، (ج19/ ص15).

[2] ينظر: "تهذيب التهذيب" (ج4/ ص79).

[3] الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1، (1424هـ- 2003م) (ج7/ ص736).

الراوي الأوّل: خرّج الإمام مالك في (الموطأ) لعبد الرحمن بن أبي عمرة حديثًا واحدًا في كتاب العتاقة والولاء، فقال: عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري: أنّ أمه أرادت أن توصي، ثم أخرت ذلك إلى أن تصبح، فهلكت، وقد كانت همت بأن تعتق، فقال عبد الرحمن: فقلت للقاسم بن محمد: أينفعها أن أعتق عنها؟ فقال القاسم: إنّ سعد بن عبادة قال لرسول الله ﷺ: "إنّ أمي هلكت، فهل ينفعها أن أعتق عنها؟" فقال رسول الله ﷺ: "نعم"[1].

ثمّ أخرج الإمام في هذا الباب أثرًا عن عائشة > يشهد لذلك.

قال ابن عبد البر: "هذا حديث منقطع؛ لأنّ القاسم لم يلق سعد بن عبادة، ولكن قصة سعد بن عبادة وحديثه في ذلك قد رُوي من وجوه كثيرة متصلة ومنقطعة صحاح كلها، وهو حديث مشهور عند أهل العلم من حديث سعد بن عبادة وغيره، إلا أنّ الرواية في ذلك مختلفة المعاني، فمنها الصدقة عن الميت ومنها العتق عن الميت، ومنها الصيام عن الميت، ومنها قضاء النذر مجملاً..."[2].

الراوي الثاني: خرّج الإمام مالك لعفيف بن عمرو السهميّ أثرين موقوفين في كتاب الصلاة، فأمّا الأوّل فأخرجه في باب إتمام المصليّ ما ذكر إذا شك في صلاته، فقال: عن عفيف بن عمرو السهميّ، عن عطاء بن يسار أنه قال: سألت عبد الله بن عمرو بن العاص وكعب الأحبار، عن الذي يشك في صلاته فلا يدري كم صلى: أثلاثًا أم أربعًا؟ فكلاهما قال: "ليصلّ ركعةً أخرى، ثم ليسجد سجدتين وهو جالس"[3].

وقد أخرج الإمام مالك في هذا الباب حديثًا مرفوعًا مرسلاً، وأثرين عن عبد الله بن عمر { هي شواهد لهذا الأثر.

وأمّا الأثر الآخر، فأخرجه في باب إعادة الصلاة مع الإمام، فقال: عن عفيف السهميّ، عن رجل من بني أسد، أنّه سأل أبا أيوب الأنصاري، فقال: إنّي أصلي في بيتي، ثم آتي المسجد، فأجد الإمام يصلي، أفأصلّي معه؟ فقال أبو أيوب: "نعم، صل معه، فإنّ من صنع ذلك، فإنّ له سهمَ جمع أو مثلَ سهم جمع"[4].

وأخرج مالك في هذا الباب حديثًا مرفوعًا، وأثرًا موقوفًا عن ابن عمر {، وأثرًا عن ابن المسيّب مقطوعًا، كلّها تشهد لحديث عفيف.

الراوي الثالث: المسور بن رفاعة القرظيّ، خرّج له مالك حديثًا واحدًا في كتاب النكاح، قال: عن المسور ابن رفاعة القرظيّ، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير، أنّ رفاعة بن سِموال طلّق امرأته تميمة بنت وهب في عهد رسول الله ﷺ ثلاثًا، فنكحت عبد الرحمن بن الزبير، فاعترض عنها، فلم يستطع أن يمسها، ففارقها، فأراد رفاعة أن ينكحها، وهو زوجها الأول الذي كان طلّقها، فذُكر ذلك لرسول الله ﷺ فنهاه عن تزويجها، وقال: "لا تحلّ لك حتى تذوق العسيلة"[5].

---

[1] الإمام مالك بن أنس، "الموطأ"، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: 2، (1417هـ- 1997م)، كتاب العتق والولاء، عتق الحي عن الميت، (ج2/ ص332)، (رقم: 2261).

[2] "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج20/ ص26).

[3] "الموطأ"، كتاب الصلاة، إتمام المصلي ما ذكر إذا شكّ في صلاته، (ج1/ ص151)، (رقم: 254).

[4] المصدر نفسه، كتاب الصلاة، إعادة الصلاة مع الإمام، (ج1/ ص194)، (رقم: 352).

[5] المصدر نفسه، كتاب النكاح، نكاح المحلل وما أشبهه، (ج2/ ص36)، (رقم: 1516).

وقد أخرج مالك في هذا الباب أثرًا موقوفًا على عائشة <، وأثرًا عن القاسم بن محمد.

قال ابن عبد البر: "هكذا روى يحي هذا الحديث: عن مالك، عن المسور، عن الزبير، وهو مرسل في روايته، وتابعه على ذلك أكثر الرواة للموطّأ، إلّا ابن وهب، فإنّه قال فيه: عن مالك، عن المسور عن الزبير بن عبد الرحمان، عن أبيه، فزاد في الإسناد (عن أبيه)، فوصل الحديث، وابن وهب من أجل من روى عن مالك هذا الشأن وأثبتهم فيه، وعبد الرحمن بن الزبير هو الذي كان تزوّج تميمة هذه واعترض عنها، فالحديث مسند متصل صحيح، وقد رُوي معناه عن النّبيّ ﷺ من وجوه شتى ثابتة أيضا كلها..."[1]، والحديث في الصحيحين من حديث عائشة < مرفوعًا[2].

الراوي الرابع: عبد الكريم بن أبي المخارق البصريّ، خرّج له مالك أثرًا واحدًا موقوفًا عليه في كتاب الصلاة، فقال: عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصريّ أنّه قال: "من كلام النبوة إذا لم تستحي فاصنع ما شئت"، "ووضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة: يضع اليمنى على اليسرى"، "وتعجيل الفطر والاستيناء بالسحور"[3]، ثمّ أخرج في هذا الباب أثرًا آخر عن سهل بن سعد الساعديّ في وضع اليد اليمنى على اليسرى له حكم الرفع.

قال ابن عبد البر: "له عنه في (الموطأ) من مرفوع الأثر حديث واحد فيه ثلاثة أحاديث مرسلة تتّصل من غير روايته، وتستند من وجوه صحاح"[4]، قلت: ليس هو مرفوعًا صريحًا، بل هو موقوف عليه له حكم الرفع، ثمّ قال: "ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكمًا في موطئه، وإنّما ذكر فيه عنه ترغيبًا وفضلاً"[5]، قلت: بل قد أخرج عنه ثلاثة أحكام وأدب، فالأدب صدر الأثر والأحكام في بقيّته.

- خاتمة:

من خلال ما سبق في هذا البحث نستخلص ما يلي:

1. المتكلّم فيهم من شيوخ مالك في كتاب (تقريب التهذيب) جمع قليل مقارنة بباقي شيوخه، فهم أحد عشر راويًا، والباقي في مرتبة الثقة وما فوقها، أو في مرتبة الصدوق.

2. ليس يُسلّم كلام الحافظ ابن حجر على كثير من هؤلاء الرواة، وفيما يلي أسماؤهم:

---

[1] "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج13/ ص220).

[2] الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ، "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه"، اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار المنهاج، جدّة السعودية، ط: 3، (1436هـ- 2015م)، كتاب الشهادات، باب شهادة المختبي، (ج3/ ص168)، (رقم: 2639)، والإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوريّ "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ"، تح: محمد ذهني وغيره، دار الطباعة العامرة (1329هـ)، كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره، (ج4/ ص154)، (برقم: 1433).

[3] "الموطأ"، كتاب الصلاة، وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة، (ج1/ ص225)، (رقم: 436).

[4] "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (ج20/ ص65).

[5] المصدر نفسه، (ج20/ ص65).

أ. سهيل بن أبي صالح ذكوانَ السمان، أبو يزيد المدنيّ، ثقة تغير حفظه بأخرة، لا: (صدوق تغيّر حفظه بأخرة).

ب. شريك بن عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله المدنيّ، صدوق، لا: (صدوق يخطئ).

ج. عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراسانيّ صدوق يهم ويرسل، لا: (صدوق يهم كثيرًا ويرسل ويدلّس).

د. عفيف بن عمرو بن المسيب السهميّ ثقة، لا: (مقبول).

هـ. محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاريّ المدنيّ ثقة، لا: (صدوق يخطئ).

و. المسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظيّ مجهول الحال، لا: (مقبول).

3. الرواة الذين لم يبلغوا مرتبة الاحتجاج من شيوخ مالك في كتاب (تقريب التهذيب) أربعة، ثلاثة منهم في مرتبة المقبول، وواحد ضعيف، والصحيح أنّهم ثلاثة: واحد في مرتبة المقبول، وهو عبد الرحمن بن أبي عمرة، والثاني مجهول الحال، وهو المسور بن رفاعة، والثالث ضعيف، وهو عبد الكريم بن أبي المخارق، وأمّا الرابع فهو ثقة، وهو عفيف بن عمرو السهميّ.

4. الذين لم يبلغوا مرتبة الاحتجاج في كتاب (تقريب التهذيب) لم يُكثر الإمام مالك من التخريج لهم في (الموطأ)، فلم يُخرج لعبد الرحمن بن أبي عمرة إلّا حديثًا واحدًا، ولم يُخرج لعفيف بن عمرو السهميّ إلّا أثرين موقوفين، وليس له عنده حديث مرفوع، ولم يُخرج للمسور بن رفاعة القرظيّ إلّا حديثًا واحدًا، ولم يُخرج لعبد الكريم بن أبي المخارق إلّا أثرًا واحدًا موقوفًا عليه، وقد أخرج مالك ما يشهد لحديث كل واحد من هؤلاء في نفس الباب الذي أخرج لهم فيه، وقد رُويت تلك الأحاديث والآثار من غير طريق هؤلاء في غير (الموطأ).

فمن هذا الذي تقدّم بيانه يُعلم قدر كتاب (الموطأ) عمليًّا لا نظريًّا، فهو من أقلّ الكتب رجالاً مجروحًا، وقد تقدّم في مقدمّة هذا البحث نقولٌ عن بعض الأئمة فيها التنصيص على عناية الإمام مالك بانتقاء الرجال، والبحث يؤكّد ذلك، فالذين لم يبلغوا مرتبة الاحتجاج من شيوخه نزر يسير لا يبلغون عدد أصابع اليد الواحدة، وأمّا باقي من تُكلّم فيهم، فهم في مرتبة حسن الحديث، والله أعلم.

- قائمة المصادر والمراجع:

1. الإمام أبو البركات بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، المعروف بابن الكيال، "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات"، تح: عبد القيوم عبد رب النبيّ، دار المأمون، بيروت، لبنان، ط: 2، (1420هـ-1999م).

2. الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوريّ، "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ"، تح: محمد ذهني وغيره، دار الطباعة العامرة، استنبول، (1329هـ).

3. الإمام أبو حاتم محمد بن حبان البستي، "كتاب الثقات"، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، د ط.

4. الإمام أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، "تاريخ أسماء الثقات"، تح: أبي عمرو محمد ابن عليّ الأزهريّ، الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، ط: 1، (1430هـ- 2009م).

5. الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، "السنن"، اعتنى به: أبو عبيد مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط: 2.

6. الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ، "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه"، اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار المنهاج، جدّة السعودية، ط: 3 (1436هـ- 2015م).

7. الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، "كتاب الضعفاء الصغير"، تح: محمود إبراهيم زايد دار المعرفة بيروت، لبنان، ط: 1، (1406هـ- 1986م).

8. الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، "علل الترمذي الكبير"، ترتيب: أبي طالب القاضي، تح: صبحي السامرائيّ وغيره، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط: 1، (1409هـ- 1989م).

9. الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "كتاب الجرح والتعديل"، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دار الفاروق الحديثة، طبعة مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط: 1، (1371هـ- 1952م).

10. الإمام الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزّي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، تح: بشار عواد معروف، بيروت، لبنان ط: 1، (1413هـ- 1992م).

11. الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، "إسعاف المبطأ برجال الموطأ"، مطبوع بذيل "كتاب الموطأ" للإمام مالك بن أنس، دار الريان، القاهرة، مصر، ط: 1، (1408هـ- 1988م).

12. الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1، (1424هـ- 2003م).

13. الإمام مالك بن أنس، "الموطأ"، رواية يحي بن يحي الليثي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: 2، (1417هـ- 1997م).

14. الإمام محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، تح: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط: 2، (1432هـ- 2011م).

15. الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجانيّ، "الكامل في ضعفاء الرجال"، تح: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، (1418هـ- 1997م).

16. الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "لسان الميزان"، تح: عبد الفتاح أبي غدة دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: 1، (1423هـ- 2002م).

17. الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الأوسط"، تح: أبي معاذ طارق بن عوض الله وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، (1415هـ- 1995م).

18. الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو العقيليّ، "كتاب الضعفاء الكبير"، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، (1404هـ- 1984م).

19. الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي، "كتاب المجروحين من المحدثين"، تح: حمدي عبد المجيد السلفيّ، دار الصميعيّ، الرياض، السعودية، ط: 1، (1420هـ- 2000م).

20. الحافظ أبو عمر يوسف ابن عبد البر، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، تح: مصطفى بن أحمد العلويّ وغيره، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (1387هـ- 1967).

21. الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي، "الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء"، تح: عبد الفتاح أبي غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: 1، (1417هـ- 1997م).

22. الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط: 1، (1409هـ- 1988م).

23. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ، "تقريب التهذيب"، تح: سعد بن نجدت عمر، الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، ط: 1، (1434هـ- 2013م).

24. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب" تح: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 1، (1429هـ- 2008م).

25. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "هدي الساري مقدمّة فتح الباري"، مطبوع مع "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (1379هـ).

26. الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبيّ، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تح: محمد بركات وغيره الرسالة العالمية، دمشق، سورية، الطبعة: الأولى، (1430هـ- 2009م).

27. خالد الرباط وغيره، "الجامع لعلوم الإمام أحمد"، دار الفلاح للبحث العلميّ وتحقيق التراث الفيوم مصر، ط: 1، (1430هـ- 2009م).

28. الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألبانيّ، "تمام المنة في التعليق على فقه السنة"، دار الراية، الرياض السعودية، ط: 4، (1417هـ).

29. العلامة أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي ابن قليج الحنفي، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال "، تح: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد وأبي محمد أسامة ابن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: 1، (1422هـ- 2001م)

30. العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلميّ، "التنكيل بما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل"، تح: محمد ناصر الدين الألبانيّ، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط: 3، (1426هـ- 2005م).

31. القاضي محمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي، "أسماء شيوخ مالك بن أنس"، تح: أبي عبد الباري رضا بوشامة، أضواء السلف، الرياض، ط: 1، (1425هـ- 2004م).